

مصر

حققت مصر في عام 2014 تقدماً متوسطاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وصدقت الحكومة على الدستور الجديد الذي يعرف الطفل بأنه أي شخص يقل عمره عن 18 سنة، ويضمن حق الأطفال في التعليم الحكومي، ويحظر تشغيل الأطفال في المهن الخطرة. بدأت الحكومة في الجمع المنهجي للبيانات الخاصة بالإتجار بالأفراد وقدمت تدريباً إلزامياً عن الإتجار للمدعين العامين الجدد. بالإضافة لذلك، قامت الحكومة بإعادة تفعيل اللجنة القومية للتنسيق لمكافحة أسوأ أشكال عمالة الأطفال. كما شاركت الحكومة أيضاً في برنامج مصمم لتحسين مستوى الحضور في المدارس. إلا أن الأطفال في مصر لا زالوا منخرطين في عمالة الأطفال، بما في ذلك الزراعة والخدمة المنزلية. لم تنشر الحكومة علناً البيانات الخاصة بإنفاذ قوانين عمالة الأطفال، بما في ذلك أسوأ أشكالها. فضلاً عن ذلك، فإن برامج مكافحة عمالة الأطفال غير كافية لعلاج مدى انتشار المشكلة.

وبناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال في مصر.

المجال	الإجراءات المقترحة	السنة (السنوات) المقترحة
إطار العمل القانوني	ضمان تطبيق بنود قانون الحد الأدنى لسن العمل على الأطفال العاملين في قطاع الزراعة والخدمة المنزلية.	2014 – 2012
الإنفاذ	نشر وتوفير البيانات الخاصة بعدد مفتشي عمالة الأطفال، وعمليات التفتيش، والمخالفات، ومذكرات الاستدعاء للمحكمة، والعقوبات، وتدريب المفتشين، والقطاعات التي تم تفتيشها، ونوعية التفتيشات، والتفتيشات الفجائية فيما إذا كان قد تم تنفيذها، بالإضافة إلى معلومات عن عدد التحقيقات في قضايا أسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2014 – 2011
	تقوية نظام التفتيش عن طريق وضع عمليات تفتيش روتينية أو استهدافية، بدلاً من القيام بالتفتيش فقط بناءً على الشكاوى الواردة.	2014
	نشر البيانات الخاصة بعدد الشكاوى المرفوعة للخطوط الساخنة الخاصة بالمجلس القومي للطفولة والأمومة، بما في ذلك عدد الشكاوى المتعلقة بالأطفال المستغلين في عمالة الأطفال، وإتاحة المعلومات للجمهور.	2014 – 2013
	زيادة التمويل لوكالات الإنفاذ لضمان تنفيذ القوانين بطريقة فعالة، خصوصاً في المناطق الريفية.	2014
التنسيق	ضمان تعزيز التنسيق للجهود الحكومية بغرض التحقيق والملاحقة القضائية وتوفير خدمات الرعاية للأطفال المنخرطين في عمالة الأطفال، على سبيل المثال عن طريق إعادة تفعيل لجان حماية الطفل على مستوى المحافظات.	2014
سياسات الحكومة	استكمال وتطبيق الإستراتيجية الوطنية للقضاء على عمالة الأطفال.	2014 – 2010
البرامج الاجتماعية	ضمان الوصول الشامل للتعليم العام المجاني، بما في ذلك الفتيات وأبناء اللاجئين السوريين، عن طريق معالجة تكاليف المدارس والمستلزمات والإكتظاظ وسائر العقبات التي تعوق التعليم.	2014 – 2010
	تقييم الأثر الذي قد يحدثه البرنامج الوطني لتغذية طلاب المدارس على عمالة الأطفال.	2014 – 2010
	وضع برامج لمعالجة كل من أسوأ أشكال عمالة الأطفال في الخدمة المنزلية، والإستغلال الجنسي التجاري والتسول، نتيجة للإتجار بالبشر.	2014 – 2010